الموازين الاقتصادية والأساليب التخطيطية

- يتطلب إعداد الخطة الإنمائية التعرف على الأدوات والموازين التخطيطية التالية:
- تعتبر الموازنات التخطيطية أداة هامة لتحقيق التنسيق بين العرض والطلب، والمواءمة والتوازن بين الموارد والاستخدامات في مراحل إعداد الخطة وفي مراحل تنفيذها، وللتأكد من واقعية الإمكانيات المتاحة لبلوغ الغايات المستهدفة من استخدامها .

- كما تستخدم تلك الموازنات للربط العضوي بين التخطيط المادي (أو العيني) والتخطيط المالي، وتحقيق التوازن بينهما تفاديا للتضخم النقدي وارتفاعات الأسعار، كما تساعد متابعة تنفيذ تلك الموازنات دوريا على تصحيح جوانب الخلل والانحرافات، التنسيق دوريا بين الموارد واستخداماتها لرفع كفاءة التنفيذ وضمان سلامته، فضلا عن النهوض بإمكانيات تحسين التخطيط في المراحل السنوية اللاحقة.
- كما تساعد في اتخاذ قرارات تصحيحية وسياسات محددة لتحقيق التوازنات والتناسبات الصحيحة من خلال التنفيذ ومتابعة مراحله ومشاكله.

- والموازين التخطيطية مثل الميزانية العامة للدولة التي توضح التوازن الداخلي للإيرادات والمصروفات، وميزان المدفوعات والذي يوضح التوازن الخارجي بين الصادرات والواردات، ولموازنة القومية للموارد والاستخدامات وميزان الادخار والاستثمار، وميزان القوى العاملة والموازين السلعية والتي تعتبر أساسية لإعداد جداول المدخلات والمخرجات وغيرها من الأدوات والموازين التخطيطية تعتبر أدوات ضرورية لإعداد الخطة الإنمائية كما يتضح من العرض التالي:

جداول المدخلات والمخرجات

- تعتبر جداول المدخلات والمخرجات من أهم أدوات التحليل الكمي الإحصائية والتخطيطية والتي بواسطتها يمكن دراسة أهداف الخطة، وتحديد الإنتاج اللازم لسد احتياجات الطلب النهائي، ودراسة سياسات الدعم، والضرائب، وتنمية الصادرات وإحلال الواردات، والحصول على بعض مؤشرات قياس كفاءة الاقتصاد الوطني هذا بالإضافة إلى ما سبق تستخدم جداول المدخلات والمخرجات في مجالات أخرى منها:

1. تخطيط الإنتاج عن طريق تحديد حجم الإنتاج اللازم لإشباع أهداف الطلب النهائي الواردة بالخطة.
2. تخطيط الاستهلاك عن طريق تحديد الطلب النهائي في ضوء مستوى معين من الإنتاج.
3. تخطيط القوى العاملة والأجور في ضوء مستوى إنتاج معين.
4. تخطيط الاستثمار في ضوء مستوى الإنتاج والطلب النهائي.
5. تخطيط الواردات من مستلزمات الإنتاج.
6. توزيع عناصر الإنتاج لتحقيق الأهداف الإنتاجية الواردة بالخطة.

7. دراسة الهيكل الاقتصادي، والتعرف على التشابك القطاعي بين القطاعات المختلفة ومعرفة الأهمية النسبية لعناصر الإنتاج في هذه القطاعات، ودراسة هيكل الطلب النهائي.
8. معرفة أثر التغير في الطلب النهائي على إجمالي الإنتاج والواردات وعناصر الإنتاج الأخرى.
9. دراسة أثر التغير في أسعار المدخلات على أسعار المخرجات من قطاعات الاقتصاد الوطني.
10. التنبؤ لسنوات الخطة الخمسية عن طريق تكوين عدة مرادفات مختلفة للمقترحات المبدئية لإطار الخطة الخمسية بوضع عدة افتراضات تتعلق بأهداف الإنتاج والعمالة والاستهلاك الخاص والحكومي والاستثمار والاستيراد والتصدير وقد عكست آثارها في شكل عدة جداول توازنية وهي ما يطلق عليها المرادفات، واختيار أنسبها.

ويصور الجدول التالي هيكل التشابك القطاعي وينقسم إلى أربعة أركان:

الركن الأول: ويشتمل على الجزء الرئيسي من حسابات التشابك القطاعي، حيث يسجل في هذا الركن جميع المعاملات بين مختلف القطاعات، وتم في هذا الركن تقسيم النشاط الاقتصادي إلى 15 قطاع ونشاط هي: الزراعة – مناجم ومحاجر – بترول خام ومنتجاته – صناعات غذائية – صناعات كسائية – صناعات أخرى تشمل أنشطة الخشب، المنتجات الخشبية، الورق ومنتجاته، الكاوتشوك، الصناعات الكيماوية وتقطير الفحم – صناعات أخرى تشمل أنشطة الطبع والنشر، المعدنية الأساسية، منتجات من خامات معدنية، المنتجات المعدنية، الآلات الكهربائية، الآلات غير الكهربائية، وسائل النقل، الصناعات المتنوعة، الكهرباء – التشييد – نقل وتخزين ومواصلات – الإسكان – السياحة – التجارة والمال – خدمات أخرى.

- ويمثل كل قطاع بسطر يوضح طريقة توزيع إنتاجه على مختلف القطاعات الأخرى المستخدمة له، وبعمود مناظر له يوضح ما يستخدمه من إنتاجه ومن سائر القطاعات الأخرى لتحقيق إنتاجه، وأن عدد القطاعات الممثلة للأسطر تطابق عدد القطاعات الممثلة بالأعمدة.

الركن الثاني: ويحتوي على الاستخدامات النهائية للسلع والخدمات المنتجة، وتتكون هذه الاستخدامات من الاستهلاك النهائي العائلي والجماعي والصادرات من السلع والخدمات والاستثمار شاملا الإضافة إلى المخزون.

الركن الثالث: ويحتوي على استخدام العناصر الأولية كالعمل ورأس المال والأرض في العملية الإنتاجية ويطلق عليها عناصر أولية لأنه لا يتم إنتاجها داخل النموذج، وتمثل مدفوعات قطاع العناصر الأولية القيمة المضافة في العملية الإنتاجية، وهي عبارة عن الفرق بين قيمة الإنتاج وتكلفة مستلزمات الإنتاج، بالإضافة إلى سطرين أحدهما يمثل مستلزمات محلية، والثاني يمثل مستلزمات من الواردات.

الركن الرابع: ويحتوي على الاستخدام المباشر للعوامل الأولية الموجهة إلى الاستخدام النهائي مثل خدمات موظفي الحكومة، والعاملين بالقطاع العائلي، ولا تدخل تلك المعاملات في معظم نماذج التشابك القطاعي ولكن يجب إدراجها لكي تتوافق مع المجاميع القومية.

جدول التشابك الاقتصادي

- ويتميز جدول المدخلات والمخرجات بمرونة كبيرة من حيث إمكانية فردها أو تجميعها على أي مستوى مرغوب فيه بالإضافة إلى إمكانية الحصول على تفاصيل مكونات كل نشاط مما يسهل معه تطويع تلك الجداول للأغراض البحثية المختلفة.
- كما يمكن تحديث جدول المدخلات والمخرجات بالاستفادة من بيانات متابعة السنة السابقة وباستخدام طريقة RAS تم تعديل المعاملات الفنية للإنتاج وهي طريقة تعديل المعاملات الفنية لسنة الأساس لكي يتواءم مع سنة التحديث بمعلومية الأرقام القياسية للأسعار والكميات ما بين سنتي الأساس والتحديث وفي حدود المعطيات الأساسية لسنة التحديث والتي تنحصر في مكونات الطلب النهائي وأرقام الإنتاج لسنة التحديث.

- وقبل استخدام تحليل المدخلات والمخرجات يعد مجموعة من الموازين التخطيطية سواء كانت على بيانات فعلية أو بيانات تخطيطية.

- وتشمل الموازين التخطيطية:
  - الموازين السلعية
  - ميزان القوى العاملة والسكان
  - الميزان التجاري وميزان المدفوعات

وتتضمن الموازين السلعية جانبين هما:

جانب الموارد يتكون من الإنتاج السلعي في سنة

- والمستوردات
- ومخزون أول المدة

جانب الاستخدامات يتكون من استخدامات القطاعات

- والصادرات
- ومخزون آخر المدة: وهو يمثل الفرق بين الموارد والاستخدامات.
- ويصبح مخزون أول المدة التالية
- لكن: هذه الموازين لا تأخذ العلاقات غير المباشرة بين القطاعات.
- لذلك: جاءت أهمية استخدام تحليل جدول المدخلات والمخرجات كأداة للتخطيط.

تقييم المعاملات:

- يتم إعداد جدول المدخلات والمخرجات بصورة عينية كي يتفق والهدف من إعدادها وتحليل التشابك القطاعي بين العمليات الإنتاجية. ولكن نظرا لأن الوحدات الإنتاجية متعددة وتتنوع وحدات القياس لذلك يجب استخدام الوحدات القيمية عند إعداد الجداول. وبالتالي نستطيع جمع العمود ومقارنة مجموع الصف بالنسبة لكل قطاع بمجموع العمود للتأكد من عملية التوازن الحسابي.
- ولا شك أن إعداد الجداول بصورة قيمية يثير الكثير من المشاكل أهمها ضرورة العمل على تجانس الأسعار المستخدمة واستبعاد أثر تغير الأسعار على المعاملات الفنية.

- وهناك نوعان من الأسعار التي تستخدم غالبا في إعداد جداول المدخلات والمخرجات هي أسعار المنتج وأسعار المستخدم.
- ويعرف سعر المنتج على أنه السعر الذي يحصل عليه المنتج نظير بيعه لإنتاجه وبالتالي يشمل قيمة تكلفة مستلزمات الإنتاج الوسيط وعوائد عناصر الإنتاج الأولية من أجور وأرباح وضرائب غير مباشرة مطروحا منها الإعانات.
- أما سعر المستخدم فيزيد على سعر المنتج بقيمة تكاليف النقل والتوزيع والتخزين.
- وإذا استخدم سعر المنتج فإن نفقات النقل والتخزين والتوزيع تجمع ويحمل بها القطاع باعتبارها مشتريات من قطاع التوزيع.
- أما في حالة التقييم بسعر المستخدم فلا يحمل قطاع التوزيع بقيمة خدمات التوزيع والنقل حيث تم حسابها ضمن تكلفة المدخلات.

الموازنة القومية

- وتعتبر الموازنة القومية أو جداول الموارد والاستخدامات من أهم الأدوات التي تعكس التوازن العام الداخلي والخارجي، وتعكس الترابط بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الكلية وصولا إلى تحقيق التوجهات العامة للدولة.

- ويوضح الجدول التالي مكونات الموازنة القومية أو جدول الموارد والاستخدامات والذي يعرض موارد الدولة ممثلة في الناتج المحلي والرسوم والواردات في جانب واستخدامات هذه الموارد بين الاستهلاك النهائي الخاص والحكومي والاستثمار والصادرات في الجانب الآخر، ومن الواضح أن الجدول يشمل المتغيرات الحاكمة لمسار التنمية والمؤثرة في الإيرادات والإنفاق.

- وتعمل الموازنة القومية على توزيع الموارد (الناتج المحلي والواردات) بحيث نضمن أحسن توزيع فعال لتلك الموارد وبين ما يخصص منها للاستهلاك الخاص لتغطية احتياجات السكان بقصد رفع مستوى المعيشة، وبين الاستهلاك الحكومي بقصد تطوير وتوسيع الخدمات العامة بصورة متكاملة لبناء الإنسان، هذا ويبرز الاستهلاك النهائي واقع ومستوى الرفاهية للمجتمع.

- ويجب العمل على ربط الاستهلاك بالإنتاج بصفة عامة (والإنتاج غير النفطي بصفة خاصة) لضمان توفير حاجات المجتمع وتلافي وجود أية اختناقات.
- هذا وتحصل الاستثمارات على نصيبها من الموارد بهدف علاج الاختلالات الهيكلية والعمل على تنويع هيكل الإنتاج، وتفسح الطريق لدفع وتنمية الاقتصاد بشكل مضطرد.
- كذلك يجب العمل على توازن العلاقة بين الاستهلاك والصادرات لأنها مصدر تمويل التنمية.

- ويفضل أن يشمل جدول الموارد والاستخدامات على متابعة للمتغيرات الأساسية للسنوات السابقة ليعطي صورة عن اتجاهاتها لتسهيل اتخاذ القرارات وتحديد السياسات اللازمة للسنة الحالية والسنوات المقبلة.

- ويسعى جدول الموارد والاستخدامات إلى تحقيق النمو المقترن بالاستقرار الاقتصادي وتحقيق التوازن الداخلي بخفض العجز في الميزانية العامة للدولة، والتوازن الخارجي للصادرات والواردات.

- وهناك ضرورة لإعداد جدول الموارد والاستخدامات المقترح ليس فقط لتطوير وتحويل الميزانية العامة للدولة إلى موازنة تنموية، بل أيضا ضروري لإعداد الخطط السنوية والخمسية حتى تعكس توجهات الدولة.

- ومن الجدير بالذكر أن إعداد جدول الموارد والاستخدامات يعمل على تطوير وتحسين أساليب التخطيط والمتابعة، ويساعد على الاستفادة من مبدأ مرونة التخطيط في ظل التغيرات الداخلية والخارجية التي تواجه الاقتصاد البصري.

جدول : الموارد والاستخدامات (الموازنة القومية)

الموارد	مليون	الهيكل	الاستخدامات	مليون	الهيكل
الإنتاج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج			الاستهلاك الخاص (+) الاستهلاك الحكومي		
(–) (مستلزمات الإنتاج)			= الاستهلاك النهائي		
= الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج			الاستثمار الثابت الإجمالي (+) التغير في المخزون		
الضرائب غير المباشرة (–) الإعانات)			= التكوين الراسمالي		
= صافي الضرائب غير المباشرة			الطلب المحلي الإجمالي		
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق			(+) الصادرات من السلع والخدمات		
(+) الواردات من السلع والخدمات					
مجموع الموارد		**100**	**مجموع الاستخدامات**		**100**

التوازن الكلي

- تعبر المتطابقة التالية عن التوازن الكلي بين الموارد والاستخدامات:

$$[\ Y+M=C+I+X]$$

حيث:

Y تمثل الناتج المحلي الإجمالي

M تمثل الواردات

C تمثل الاستهلاك الكلي (الحكومي والعائلي)

I تمثل الاستثمار (العام والخاص)

X تمثل الصادرات

مباديء أساسية تأخذ في الاعتبار عند إعداد الموازنة القومية:

1. عند إعداد الموازنة التنموية أو الموازنة القومية يجب استخدام التقسيم البسيط والواعي الذي يخدم متطلبات وكفاءة تخطيط الموازنة، كما يخدم أيضا تفهم السياسات المالية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتخطيط الاستثمار لتصحيح الاختلالات الهيكلية وتحقيق معدلات نمو معقولة.
2. يساعد الأخذ بمبدأ الموازنة المرنة والسائد في السياسات المالية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي و التوظيف الكامل لموارد والقضاء على التضخم والكساد، ويمكن استخدام فكرة التوازن لفترة الدورة الاقتصادية.

3. يعتمد الاقتصاد على الإنفاق الحكومي لتنشيط الدورة الاقتصادية لذلك فإن الإنفاق العام للحكومة يعتبر ضروريا ليس فقط لتمويل مشروعات تدعيم الهيكل الاقتصادي ورأس المال الوطني ولكن أيضا للإسهام في إقامة المؤسسات والمشروعات الإنتاجية العامة والمشتركة في القطاعات المختلفة والذي يحجم عنها القطاع الخاص.
4. أن معظم الإنفاق الجاري يكون على برامج ضرورية للإسكان والتعليم والصحة والمرافق والمواصلات وهي حاجات ضرورية لبناء الإنسان، لذلك يجب أن يكون الترشيد بهدف زيادة كفاءة استخدام هذه الموارد وتحسين الخدمات المقدمة كما ونوعا.

5. يقترح زيادة الإنفاق الرأسمالي في حدود الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، وذلك يعطي مضاعف الاستثمار فرصة لزيادة الناتج المحلي وبشرط أن يكون الاستثمار في مشروعات مدروسة الجدوى وذات مردود مناسب طالما أن عائد الاستثمار يفوق تكاليفه، وهذا يتوافق مع توجه تنويع هيكل الإنتاج وقد ينتج عن ذلك عجز في الميزانية في المدى القصير ولكنه يؤدي إلى زيادة الناتج في المدى البعيد .

6. تتوقف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني على عوامل عديدة لعل أهمها قدرة قطاع البناء والتشييد (أجهزة المقاولات)، ويجب النظر إلى إمكانية زيادة الطاقة الاستيعابية وإمكانية إضافة أصول جديدة نظرة ديناميكية، حيث يمكن تحسين فاعلية أجهزة المقاولات عن طريق مجموعة من السياسات.
7. يعتبر الإنفاق الرأسمالي من أهم العوامل المؤثر في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتعتمد فاعلية السياسة الاستثمارية في تحقيق النمو المتزايد على ثلاثة عوامل رئيسية يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند إعداد الموازنة القومية وهي:

أولا: معدل الاستثمار

- نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكلما زادت مخصصات الاستثمار من الناتج المحلي كلما زاد معدل النمو، بل ويمكن الاقتراض من أجل زيادة الاستثمارات بشرط أن يفوق العائد التكاليف (مثال ذلك استخدام أدوات الدين العام).

ثانيا: كفاءة الاستثمار

- أي عدد الوحدات التي يجب استثمارها للحصول على وحدة واحد من الناتج المحلي، ويختلف المعامل الحدي لرأس المال من نشاط إلى آخر والمعامل المحسوب للاقتصاد الوطني يمثل متوسطا عاما لمعدلات الأنشطة التي يوجه إليها الاستثمار.

ثالثا: توزيع الاستثمار

- أي توزيع الاستثمار بين القطاعات والأنشطة الاقتصادية أو بمعنى آخر ترتيب أولويات توزيع الاستثمار بين البرامج المختلفة بما يؤدي زيادة العائد ومعدلات النمو في ضوء دراسة التكلفة والعائد للمشاريع.

- نخلص مما سبق أن معدل النمو في الاقتصاد الوطني يتوقف ليس فقط على حجم الاستثمار، وإنما كذلك على القدر من الاستثمار المخصص لزيادة الطاقة الإنتاجية سواء في القطاعات السلعية أو قطاعات التوزيع بهدف زيادة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد .

- يجب أن تلعب الإنتاجية سواء إنتاجية وحدة العمل، وإنتاجية وحدة المواد الداخلية دورا في النمو في المرحلة القادمة، في ظل توفير البنية الأساسية، يجب انتقال الاقتصاد

من مرحلة : Extensive Approach

إلى مرحلة : Intensive Approach

وفيما يلي أهم العوامل التي تؤدي إلى الإنتاجية:

1. الارتفاع بمستوى القدرات الإدارية والتنظيمية في الوحدات وذلك عن طريق تنمية الوعي الإداري والتنظيمي وفرض نوع من الرقابة الفعالة على مستوى الأداء .
2. التوسع في التدريب والتأهيل المهني للعمال.
3. تطبيق نظام الحوافز لحث العاملين على زيادة الإنتاجية، ومن أهم أدوات هذه الحوافز ربط الارتفاع في الإنتاجية.
4. تدعيم التعليم التطبيقي لأنه يخدم الإنتاج مباشرة .

الموازنة العامة للدولة

- تعتبر الموازنة العامة من أهم أدوات تنفيذ سياسات وتوجهات الدولة، وهي وسيلة لتصحيح مسار التنمية في البلاد، وتشمل الموازنة العامة على تقديرات الإيرادات العامة المتوقع تحصيلها خلال السنة المالية وتوزيعها بحسب أبواب وبنود الإنفاق المختلفة.

يمكن إيجاز إجراءات دورة الموازنة خلال سنة مالية معينة على النحو التالي:

- تقوم وزارة المالية بإعداد موازنة السنة المالية في ضوء أهداف وسياسات الخطة.
- اعتماد الموازنة العامة من مجلس الوزراء.
- إقرار الموازنة العامة من البرلمان.
- تنفيذ موازنة السنة المالية الحالة.
- متابعة دورية الموازنة للسنة المالية الجارية.
- إعداد الحساب الختامي عن السنة المالية السابقة.
- إعداد مشروع موازنة العام المالي التالي.

- يتم تبويب النفقات والإيرادات في الموازنة بطريقة تسهل تنفيذ برامج النشاط الحكومي التي تتضمنها الموازنة العامة للدولة وأيضا بهدف:

  - إحكام الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة.
  - متابعة التنفيذ ومقارنة النتائج بما كان مستهدف.
  - تحليل الآثار الاقتصادية لنشاط الحكومة في جميع المجالات.
  - تيسير اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

- تعتبر الموازنة العامة للدولة بمثابة الجانب التمويلي للجانب الحكومي للخطة السنوية للنشاط الاقتصادي (خدمي وانتاجي) والذي تباشره الدولة، كما تعتبر الأداة المنفذة لبرامج خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الموازنة العامة للدولة

المصروفات	الإيرادات
المصروفات الجارية	الإيرادات الجارية
الأجور	الإيرادات السيادسة
النفقات والتحويلات الجارية	الإيرادات الجارية
جلسة الاستخدامات الجارية	جملة الإيرادات الجارية
المصروفات الرأسمالية	الإيرادات الرأسمالية
الاستخدامات الاستثمارية	إيرادات متاحة لتمويل الاستثمارات
التحويلات الرأسمالية	إيرادات متاحة لتمويل التحويلات الرأسمالية
جملة الاستخدامات الرأسمالية	جملة الإيرادات الرأسمالية
	العجز الكلي ومصادر تمويله
	- الأوعية الادخارية
	- قروض محلية
	- قروض وتسهيلات خارجية
	جملة العجز الكلي لتمويل الاستثمارات
	قروض خارجية
	العجز الصافي
	عجز التحويلات الرأسمالية
	رصيد
مجموع المصروفات	مجموع الإيرادات

- ومن أهم أهداف الموازنة العامة ربط الخطط التمويلية للمشروعات المختلفة من خلال إعادة توزيع مصادر التمويل فيما بينها. فضلا عن القيام بالتوزيع الأمثل للموارد العامة بين أنشطة الحكومة العامة (الدفاع – الصحة – التعليم – خدمات اجتماعية وثقافية . .الخ) .

- وتلعب الموازنة دورا هاما في تطوير المجتمع وإرساء أسس العدالة الاجتماعية بين أفراده عن طريق تقديم الخدمات للمجتمع أو امتصاص وإعادة توزيع جانب كبير من الدخل القومي، وربط الإجراءات المباشرة وغير المباشرة بهدف توجيه الموارد القومية لتحقيق الأهداف الاجتماعية.

ميزان المدفوعات

- تعمل التجارة الخارجية على تصحيح ما يحدث من اختلالات في الاقتصاد القومي حيث تهيئ الظروف للتغلب على العقبات التي تعترض النمو المتوازن بين القطاعات المختلفة.

- وهناك علاقات تشابكيه بين الصادرات والواردات والمتغيرات الاقتصادية كالدخل والإنتاج والاستثمار والاستهلاك وفيما يلي توضيح لأثر التجارة الخارجية ممثلة في الصادرات والواردات على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية، وإمكانية استخدام هذه العلاقات في التنبؤ بالتجارة الخارجية في المستقبل في جمهورية مصر العربية.

- من الجدير بالذكر أنه تم تقدير دوال الصادرات والدوال باستخدام معادلات انحدار خطية وغير خطية لوغاريتمية مزدوجة ونصف لوغاريتمية، كذلك قدرت دوال الصادرات والواردات لفترات زمنية مختلفة، وتم اختيار أفضل النتائج.

- بدراسة ميزان المدفوعات يمكن التعرف على التوازن الخارجي ويشمل ميزان المدفوعات كما هو مبين في الجدول التالي على رصيد الميزان التجاري والذي يتكون من الصادرات والواردات السلعية، ورصيد ميزان الخدمات، ويشمل على الصادرات والواردات السلعية غير المنظورة، ورصيد العمليات الجارية والذي يجمع رصيد المعاملات المنظورة وغير المنظورة، ثم رصيد التحويلات من والى الخارج ، وبإضافة رصيد العمليات الجارية إلى رصيد التحويلات نحصل على الرصيد الذي يعكس مدى اعتماد الاقتصاد على طاقاته الإنتاجية أو على العالم الخارجي، أما بقية بنود ميزان المدفوعات وتشمل العمليات الرأسمالية، والتغير في صافي الأصول الأجنبية فهي دالة في بنود العمليات الجارية (أو بمعنى آخر متغير ثابت لبنود العمليات الجارية) ويعكس كيفية مواجهة العجز في رصيد في العمليات الجارية.
- ويصور الجدول التالي هيكل ميزان المدفوعات:

ميزان المدفوعات

الصادرات	الواردات
الصادرات السلعية	الواردات السلعية
الصادرات الزراعية	الواردات الاستهلاكية
الصادرات الصناعية	الواردات الوسيطة
البترول الخام ومنتجاته	الواردات الاستثمارية
مجموع الصادرات السلعية	مجموع الواردات السلعية
الصادرات الخدمية	المدفوعات الخدمية
التامين	التأمين
الملاحة	الملاحة
السياحة	السياحة
متحصلات خدمية أخرى	مصروفات الحكومة
مجموع الصادرات الخدمية	مدفوعات خدمية أخرى
	مقابل صادرات استثمار البترول
عوائد عوامل الإنتاج المحصلة	مجموع المدفوعات الخدمية
تحويلات العاملين بالخارج	
عوائد استثمار ومتحصلات أخرى	عوائد عوامل الإنتاج المدفوعة
مجموع العوائد المحصلة	الفوائد على القروض والالتزامات
	عوائد أخرى
التحويلات الجارية المحصلة	مقابل صادرات الشريك الأجنبي
التحويلات للهيئات والأفراد	مجموع العوائد المدفوعة
التحويلات للحكومة	
مجموع التحويلات الجارية	التحويلات الجارية المدفوعة
مجموع الإيرادات الجارية	مجموع المدفوعات الجارية
	رصيد الميزان التجاري
	رصيد الميزان الخدمي
	رصيد ميزان السلع والخدمات
	رصيد ميزان عوائد الإنتاج
	رصيد ميزان التحويلات
	رصيد المعاملات الجارية والتحويلات

دالة الصادرات: علاقة الصادرات الإجمالية بالناتج المحلي الإجمالي

- تعتبر الصادرات من العوامل الهامة التي تساهم في زيادة الدخل القومي، ذلك أن فتح الأسواق الخارجية والتوسع في حجم الصادرات يساعد على توسيع حجم الوحدات الإنتاجية.
- ويمكن الاقتصاد القومي من الاستفادة من مزايا التخصص والإنتاج الكبير وخاصة في المنتجات التي يكون للدولة فيها ميزة نسبية في إنتاجها .
- كما أن معدلات النمو المستهدفة في الدخل تتأثر بالقدرة على الاستيراد والأخيرة تتوقف على معدلات النمو المستهدفة للصادرات.

- وفي نفس الوقت يؤثر الناتج المحلي الإجمالي على الصادرات، حيث أن الميل الحدي للتصدير هو عبارة عن نسبة التغير في قيمة الصادرات إلى التغير في الناتج المحلي الإجمالي.
- و الناتج المحلي الإجمالي ما هو إلا تعبير عن الناتج النهائي لمختلف أوجه النشاط الاقتصادي داخل البلاد وارتفاع الميل الحدي للتصدير أو الاستيراد يعني أن الاقتصاد القومي للدولة أكثر اعتمادا على العالم الخارج، وهذا المعيار أكثر ارتباطا بالهيكل الاقتصادي، وإن كان كثيرا ما يستدعي الأمر للتعرف على أسباب زيادة اعتماد الدولة على العالم الخارجي القيام بدراسات تفصيلية لهيكل الاقتصاد القومي.

- ولتوضيح العلاقة بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي يمكن إيجاد معامل الانحدار بين هذين المتغيرين، ومنه يمكن تحديد الميل الحدي للتصدير كما توضحه المعادلة التالية:

$$\hat{ص}_{1هـ} = 84,348 + 0,087\ ي$$
$$(19,382)$$

ر= 0,98 $ر^2$= 0,96 ف= 636,704

حيث $\hat{ص}_{1هـ}$ = القيمة التقديرية للصادرات بالمليون جنيه في السنة هـ

ي= الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وبالمليون جنيه في السنة هـ

حيث هـ = 1, 2, 3, 25 000

- ويتضح من التقديرات المتحصل عليها أن الميل الحدي للتصدير منخفض ويبلغ 0,087 .
- وذلك يعني أنه لو حدث ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي قدره ألف مليون جنيه يتولد عنه ذلك زيادة في الصادرات الإجمالية بمقدار 87 مليون جنيه فقط وهو معدل منخفض للغاية يعكس جمود جهاز الإنتاج وانخفاض المتاح للتصدير بالإضافة إلى معوقات التصدير.
- وهذه العلاقة معنوية بدرجة ثقة 99% .
- ويلاحظ من المعادلة أن العلاقة بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي موجبة.
- ويدل معامل التحديد أن 96% من التغير في الصادرات يرجع إلى التغير في الناتج الملحي الإجمالي.
- والباقي وقدره 4% يرجع إلى عوامل أخرى لم تدخل في هذا النموذج.

دالة الواردات: علاقة الواردات الإجمالية بالناتج المحلي الإجمالي

- تلعب الواردات دورا ملموسا في المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية حيث توفر مستلزمات الإنتاج سواء كانت مواد خام أو سلع وسيطة أو سلع استثمارية للقطاعات المختلفة.

- كذلك توفر السلع الاستهلاكية التي يزيد الطلب عليها نتيجة الزيادة السكانية وارتفاع الدخول النقدية والتي لا تستطيع الطاقات الإنتاجية الزراعية والصناعية المتاحة مواجهتها.

- ومن المعلوم أن أي خفض في الواردات وخاصة من مستلزمات الإنتاج يؤدي إلى خفض في الناتج المحلي.

- كذلك فإن أي خفض في الواردات الاستهلاكية وخاصة الضرورية يؤثر على احتياجات السكان وبالتالي تتأثر إنتاجية المشتغلين وذلك ينعكس على الناتج المحلي في النهاية.

- وتوضح المعادلة التالية العلاقة بين قيمة الواردات كمتغير تابع والناتج المحلي الإجمالي كمتغير مستقل.

$$\hat{ف}_{1هـ} = -179,240 + 0,269\ ي$$
$$(23,054)$$

ر= 0,98 $ر^2$= 0,96 ف= 531,527

حيث $\hat{ف}_{1هـ}$ = القيمة التقديرية للواردات المصرية بالمليون جنيه في السنة هـ

ي = الناتج المحلي الإجمالي بالمليون جنيه بالأسعار الجارية في السنة هـ

حيث هـ = 1, 2, 3, 00000 25

- وتبين التقديرات المتحصل عليها من حساب معامل الإنحدار بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي باستخدام طريقة المربعات الصغرى أن الميل الحدي للاستيراد يبلغ حوالي 0,269.
- وذلك يعني أن كل زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار مائة مليون جنيه، سوف تؤدي إلى زيادة الواردات الإجمالية بحوالي 27 مليون جنيه.

- ومن المعادلة يتضح أن هناك علاقة موجبة بين الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي والزيادة في الواردات.
- ولقد ثبتت معنوية معامل الإنحدار بدرجة ثقة 99%.
- ويدل معامل التحديد على أن 96% من التغير في الواردات ترجع إلى التغير في الناتج المحلي الإجمالي.
- وأن حوالي الـ 4% الباقية ترجع إلى عوامل أخرى. ومن الجدير بالذكر أن هذه المعادلة تصلح بالتنبؤ بالواردات الإجمالية خلال فترة زمنية مقبلة.

ميزان الادخار والاستثمار

- يصور ميزان الادخار والاستثمار مصادر تكوين رأس المال في جانب، واستخدامات أو توزيع رأس المال على مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجانب الآخر.

أولا: مصادر تكوين رأس المال:

- يعتمد تكوين الاستثمار المحلي الإجمالي على الادخار المحلي الإجمالي والذي يشمل:

- ادخار قطاع الأعمال ويتمثل في مخصصات إهلاك رأس المال والأرباح المحتجزة.
- ادخار القطاع العائلي.
- ادخار قطاع الحكومة العامة.
- ادخار التأمينات الاجتماعية.

- ويؤدي زيادة الاستثمار إلى زيادة الطاقات الإنتاجية، ويتكون الاستثمار من جميع الأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة التي يتكون منها المشروع وتستخدم مدة عمره الصالحة، وتشمل الأصول الثابتة الملموسة من الأرض، والأبنية والتشييدات، والمعدات والتجهيزات، وتكاليف التركيب، وتتكون الأصول الثابتة غير الملموسة من تكاليف تنظيم المؤسسة التي تدير المشروع، حقوق الاختراع، تكاليف فترة اختبار المشروع.

- كذلك تشمل مصادر تمويل الاستثمار المحلي الإجمالي على الادخار الخارجي أو العجز في الحساب الجاري مع العالم الخارجي.

ثانيا: استخدامات رأس المال

في ضوء أهداف خطط التنمية يتم توزيع الاستثمارات على استخدامات ثلاثة هي:

1. الاستثمار الثابت الإجمالي في القطاع العام وهو الذي يتولى تنفيذ المشروعات الأساسية التي لا يقدر عليها غيره، كما أنه الأداة الرئيسية للتعبير عن الإرادة الوطنية في تشكيل الاقتصاد الوطني، وهذا القطاع الذي تلزمه الخطة إلزاما مباشرا.
2. الاستثمار الثابت الإجمالي في القطاع الخاص، والذي يتم بالمشروعات التي تحقق عائد مجزي ويمكن توجيهه بالسياسات الاقتصادية لتنفيذ أهداف التنمية بإرادته.
3. التغير في المخزون السلعي المتراكم من السنوات السابقة وخاصة من شركات القطاع.

ويوضح الجدول التالي ميزان تكون رأس المال المحلي الإجمالي ومصادر تمويله:

الادخار	الاستثمار
ادخار قطاع الأعمال ويشمل: - إهلاك رأس المال - الأرباح المنجزة ادخار القطاع العائلي ادخار التأمينات الادخار المحلي الإجمالي العجز في الحساب الجاري مع العالم الخارجي	الاستثمار الثابت المحلي الإجمالي ويشمل: – الاستثمار الثابت الإجمالي في القطاع العام – الاستثمار الثابت الإجمالي في القطاع الخاص التغير في المخزون
تمويل تكوين رأس المال المحلي الإجمالي	تكوين رأس المال المحلي الإجمالي

- ويتأثر توزيع الاستثمار بين القطاعين العام والخاص بسياسة الدول. ويمكن تغطية عجز الادخار عن تغطية الاستثمار عن طريق الاقتراض من الخارج في أضيق الحدود بشرط أن يفوق عائد القرض تكاليفه.

دور رأس المال في التنمية:

- فإذا كان راس المال محدود فإنه توجد مشكلة تمويلية يمكن حلها في إطار المدخرات المحلية أو الاقتراض من الخارج أو رؤوس أموال مشتركة ويحكم ذلك الاعتبارات التالية:

  - الميل الحدي للادخار = $\sigma = 15\%$
  - معامل راس المال = $\alpha = 3\%$
  - معدل النمو في الأجل الطويل = $\frac{\sigma}{\alpha} = \frac{15\%}{3\%} = 5\%$ معدل نمو سنوي تقريبي

- وفي حالة عدم وجود اقتراض فإن خارج القسمة (5%) يمثل الحد الأعلى لسعر الفائدة.
- وإذا كان سعر الفائدة أكبر من معدل النمو السنوي المحسوب بلغ 8% .
- معنى ذلك أن الدخل سوف ينخفض في نهاية المدة.

- ويتوقف استخدام رؤوس الأموال الجديدة على:

1. الظروف الإنتاجية الفنية وشكل النمو في الناتج القومي.
2. السياسة الاستهلاكية للمجتمع.
3. السياسة الادخارية والاستثمارية للمجتمع.
4. مدى مساهمة رأس المال المحلي مع رأس المال الأجنبي.

- حتى يمكن تحقيق فائدة ولو هامشية فإن سعر الفائدة على القروض يجب أن يقل عن معدل النمو في الاقتصاد المقترض كما هو مبين من المعادلة السابقة.

- إن الاقتراض بسعر فائدة 7% في دولة تنمو بمعدل 6% ينتهي بالدولة بعد سداد القروض إلى رأس مال قومي أقل مما لو لم تقترض إطلاقا، وكأن الدولة مولت زيادة حالية في الدخل والاستهلاك على حساب خسارة مستمرة فيهما في المستقبل.

- هنا يثور التساؤل: ما هو الموقف بالنسبة لاستجلاب رأس مال أجنبي ينتظر عائده أن يفوق الفائدة بمقدار الأرباح وعائد المخاطرة خاصة وأن رأس المال هذا يغري بالتوجه على دول أخرى في السوق العالمي الذي تتنوع فيه فرص الاستثمار ومعدلات الفوائد والأرباح.

- وعلى الدولة المستفيدة من القروض أن:

(1) تحدد الحجم المقبول.

(2) ومجالات الاستثمار المناسبة التي تخدم عملية التنمية.

- كذلك يجب على الدولة تحديد الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي والعوامل المؤثرة عليها مثل:

1. طاقة البناء والتشييد
2. القوة العاملة المدربة
3. المواد الخام
4. السوق المحلية وقدرتها على امتصاص الإنتاج
5. السوق العالمية وإمكانية المنافسة.

يجب أن يكون معدل النمو في الاقتصاد القومي > سعر الفائدة

$$\frac{\text{الميل الحدي للادخار}}{\text{معامل رأس المال}} = \frac{\sigma}{\alpha} = \frac{15}{3} > \text{سعر الفائدة} \leftarrow \text{يحقق فوائد للاقتصاد القومي}$$

مضاعف الاستثمار

- تؤدي الزيادة في الإنفاق الاستثماري إلى زيادات مضاعفة في الدخل القومي (والعكس صحيح) فإن تقليص الاستثمار يؤدي إلى تباطؤ الحركة الاقتصادية وتراجع الدخل.

- وأن الزيادة في الدخل القومي تؤدي إلى زيادة في الاستثمارات (والعكس صحيح).

- ويمكن تصوير مضاعف الاستثمار جبريا على النحو التالي:

$$\text{مضاعف الاستثمار} = \frac{1}{\text{الميل الحدي للادخار}}$$

$$= \frac{1}{1 - \text{الميل الحدي للاستهلاك}}$$

$$\text{الميل الحدي للادخار} = \frac{\text{نسبة التغير في الادخار}}{\text{نسبة التغير في الدخل}}$$

$$= \frac{\Delta \text{خ}}{\Delta \text{د}}$$

$$= 0,25$$

وبفرض أن الادخار = الاستثمار

$$\therefore \text{مضاعف الاستثمار} = \frac{1}{0,25} = 4$$

$$\text{الميل الحدي للاستهلاك} = \frac{\text{نسبة التغير في الاستهلاك}}{\text{نسبة التغير في الدخل}}$$

$$= \frac{\Delta \text{ س}}{\Delta \text{ د}}$$

$$= 0,75$$

- يمكن تنشيط الحركة الاقتصادية بزيادة الإنفاق الاستثماري الحكومي وبالتالي زيادة الناتج المحلي.

الموازين السلعية:

- تعتمد خطة التنمية على الموازين السلعية كأداة لاختبار التوازن العيني التفصيلي، وتجري التوازنات العينية من خلال التعرف على التدفقات السلعية بين القطاعات الإنتاجية، وبين قطاعات الطلب النهائي للتحقق من إمكانية وفاء القطاعات بالاحتياجات، وتعتبر الموازين السلعية أحد الأدوات المستخدمة في تخطيط الجانب المادي، ويتوقف شكل وتبويب الموازين السلعية على الغرض المستهدف من هذه الموازين، أو على الخصائص المرغوب إبرازها أو تتبعها، لهذا لا بد أن يكون كل ميزان سلعي أو مجموعة موازين سلعية ترجمة أمينة للأغراض التحليلية المستهدفة حتى يمكن أن تستخدم في أغراض التخطيط بصورة ترفع من كفاءتها. ويتكون الميزان السلعي من جانبين، الجانب الأول يمثل العرض ويشمل الموارد أي إجمالي عرض السلعة سواء كان محليا أو مستوردا، والجانب الثاني للميزان السلعي يمثل الطلب أو مختلف أوجه الاستخدامات لهذه السلعة سواء كان محليا أو للتصدر للخارج، وفيما يلي صورة لهيكل الميزان السلعي الكمي والذي يوضح جانب الموارد والاستخدامات الكمية.

هيكل الميزان السلعي

اسم السلعة:

الفترة:

وحدة القياس:

الموارد	الاستخدامات
1- مخزون أول المدة	1- الاستهلاك النهائي
2- الإنتاج المحلي	-العائلي
3- الواردات	-الحكومي
4- موارد أخرى	2- الاستهلاك الوسيط
	3- الاستثمار
	4- الصادرات
	5- مخزون آخر المدة
إجمالي الموارد	إجمالي الاستخدامات

تخطيط القوى العاملة

تمهيد:

- المقصود بتخطيط القوى العاملة هو تحديد احتياجات الخطة الاقتصادية من الأيدي العامِلة من حيث الكم والنوع، ومعرفة المتاح من قوة العمل في المجتمع وفقا للمهن والتخصصات، وذلك بهدف تحديد أهداف وسياسات التعليم والتدريب، وتوزيع القوة العاملة على القطاعات الاقتصادية حسب احتياجاتها ولضمان تحقيق تعادل العرض والطلب.
- وتبين المحاضرة عناصر تخطيط القوة العاملة وتقدير الطلب والعرض المتاح من القوة العاملة، ثم تعرض مكونات ميزان القوة العاملة.

- وتأخذ سياسات التشغيل في جميع دول العالم من المخططين جهداً وعناية كبيرة، وتعتبر سياسات التشغيل جزء من تخطيط القوى العاملة والذي ينصب بالدرجة الأولى على العناصر التالية:-

أ- الموازنة بين العرض من قوة العمل والطلب وذلك من حيث الكم والكيف

ب- وضع سياسات التعليم والتدريب المحققة لذلك

جـ- وضع سياسات التشغيل المناسبة

د- تطوير نظم الأجور والحوافز بما يحقق النقاط السابقة.

هـ-تقدير الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة زيادة الإنتاجية ونتيجة زيادة عدد المشتغلين.

- وتمثل العناصر السابقة وحدة متكاملة حيث يؤثر كل منها على الآخر، وفيما يلي توضيح لطريقة تقدير كل من العرض والطلب، ويمكن تحقيق الموازنة بين العرض والطلب للعمالة من خلال الإسراع بمعدلات تحقيق أهداف التعليم والتدريب، ومراعاة تحقيق التوازن على المستوى القطاعي والمستوى الإجمالي، وفيما يلي أهم العوامل المؤثرة على كل جانب.

أولاً: تقدير الطلب المحلي:

يقتضي تقدير الطلب على قوة العمل الإجمالية الوقوف على:

1- حجم الدخل والإنتاج المستهدفين على المستوى الإجمالي والقطاعي

2- تطور معدلات الإنتاجية للعامل على المستوى الإجمالي والقطاعي كما يوضحه الجدول رقم (1)

3- التصنيف المهني الموحد لمختلف العاملين في جميع الأنشطة الاقتصادية كما يوضحه الجدول رقم (2)

4- تطور الهيكل الوظيفي للعاملين في كل القطاعات الاقتصادية

جدول رقم (I)
تقدير الإنتاجية المتوسطة للمشتغل

القطاعات / السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (أسعار ثابتة)	عدد المشتغلين ألف مشتغل	متوسط إنتاجية المشتغل	متوسط أجر المشتغل
الزراعة والغابات وصيد البحر				
الصناعات التحويلية				
الكهرباء والماء				
التشييد والبناء				
جملة القطاعات السلعية غير النفطية				
التجارة والمطاعم والفنادق				
النقل والمواصلات				
المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال				
الخدمات الاجتماعية والحكومية والمنزلية				
جملة قطاعات الخدمات والتوزيع				
المناجم والمحاجر (استخراج النفط والغاز)				
إجمالي عام				

جدول رقم (2)
هيكل المهن في الأنشطة الاقتصادية

النشاط / المهنة	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	المجموع
الزراعة والغابات وصيد البحر									
الصناعات التحويلية									
الكهرباء والماء									
التشييد والبناء									
جملة القطاعات السلعية غير النفطية									
التجارة والمطاعم والفنادق									
النقل والمواصلات									
المال والتامين والعقارات وخدمات الأعمال									
الخدمات الاجتماعية والحكومية والمنزلية									
جملة قطاعات الخدمات والتوزيع									
المناجم والمحاجر (استخراج النفط والغاز)									
إجمالي عام									

(1) أصحاب المهن العلمية والفنية (2) المديرون (3) المشتغلون بالأعمال الكتابية
(4) المشتغلون بأعمال البيع (5) المشتغلون بالخدمات (6) المشتغلون بالزراعة
(7) عمال الإنتاج (8) غير مصنفين حسب المهنة

- يتم تقدير الطلب على قوة العمل الإجمالية، في كل قطاع بقسمة الدخل المستهدف على متوسط إنتاجية العامل فيه، مع مراعاة التطور المتوقع في إنتاجية العامل نتيجة للتطور المحتمل في أساليب الإنتاج. كما يوضحه الجدول رقم (3) .

جدول رقم (3)
تقدير الطلب على العمالة الكلية الإجمالية

البيان	سنة الأساس	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
1- الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الثابتة)				
2- إنتاجية المشتغل الكلية				
3- إجمالي العمالة المطلوبة (ألف عامل) (1÷2) = 3				
4- الزيادة السنوية في العمالة (ألف عامل) (عن السنة السابقة)				
5- الزيادة السنوية في العمالة اللازمة للاحلال (ألف عامل) (معاشات، إحلال، وفاة)				
6- إجمالي الزيادة السنوية في العمالة (ألف مشتغل) (4+5) = 6				

جدول رقم (4)

تقدير الطلب على العمالة على مستوى الأنشطة الاقتصادية

النشاط / المهنة	آخر سنة	الهيكل	سنة الأساس	الهيكل	السنة الثالثة	الهيكل
الزراعة والغابات وصيد البحر						
الصناعات التحويلية						
الكهرباء والماء						
التشييد والبناء						
جملة القطاعات السلعية غير النفطية						
التجارة والمطاعم والفنادق						
النقل والمواصلات						
المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال						
الخدمات الاجتماعية والحكومية والمنزلية						
جملة قطاعات الخدمات والتوزيع						
المناجم والمحاجر (استخراج النفط والغاز)						
إجمالي عام						

- من المعلوم أن النمو في الدخل القومي دالة في معدل النمو في عدد المشتغلين وإنتاجية المشتغل كما توضحه المعادلة التالية:

$$R = \alpha + B$$

حيث R = معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

α = معدل النمو في إنتاجية المشتغل

B = معدل النمو في عدد المشتغلين

- وتعتمد المعادلة السابقة في التحليل على العنصر البشري المؤثر في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن إدخال العوامل الأخرى كالاستثمار والتحسين في إدارة وتنظيم الاقتصاد وحساب أثر الإهلاك للعوامل الأخرى أي ما يعرف بالعوامل الاستثمارية وغير الاستثمارية قد يساعد في التوصل إلى حساب تكلفة فرصة العمل كما توضحه المعادلة التالية:

$$R = \mathrm{I}\,\frac{\mathrm{I}}{\mathrm{K}} + U - \mathrm{A}$$

حيث I = معدل الإستثمار

K = معامل رأس المال/ الناتج

U = معامل يعكس التحسين في تنظيم وإدارة الاقتصاد الوطني

A = معامل يعكس معدل الإهلاك في العدد والآلات

- يمكن تقدير الطلب على قوة العمل الفنية في كل قطاع بتطبيق نسبٍ الهيكل الوظيفي للعاملين في هذا القطاع مع الأخذ في الاعتبار أيضا التطوِر المتوقع في هذه النسب نتيجة للتغير المنتظر في أساليب الإنتاج وفقا لخطة التنمية، فعلى سبيل المثال يتم إسقاط التغيرات في الهيكل الوظيفي بين تعدادين للسكان على احتياجات الخطة الإنمائية من القوة العاملة. هذا ويؤخذ في الاعتبار تقديرات كل وزارة عن الطلب على قوة العمل الكلية والفنية بالنسبة للقطاع الذي تشرف عليه.

ولضمان تقدير الطلب على القوة العاملة يلزم الآتي:-

1. ضرورة اهتمام وحدات التخطيط والمتابعة في الوزارات والجهات بتخطيط العمالة وتحديد احتياجات مشروعاتها في حدود الأهداف العامة للدولة وأهداف القطاع وبدرجة عالية من الدقة.
2. أن تقوم الوزارات المسئولة عن العمل والشئون الاجتماعية والسكان بتدريب كوادرها المتاحة على تخطيط القوى العاملة حتى يمكنها إعداد خطة للقوة العاملة وحتى يمكنها مساعدة وحدات التخطيط والمتابعة في تحديد احتياجاتها من القوة العاملة
3. التنسيق بين وحدات التخطيط والمتابعة، وجهاز التخطيط ووزارة العمل والشئون الاجتماعية في إعداد وبلورة خطة القوة العاملة

ثانياً: تقدير العرض المتاح

- عادة ما يكون تقدير العرض من القوة العاملة أبسط من الجوانب الأخرى حيث يعتمد المخطط على احصائيات منتظمة في مجالات التعليم والتدريب والسكان، ويمكن استخدامها في التنبؤ بحجم ومستويات العرض، ويتكون جانب العرض من:

1- خريجي مراحل التعليم والتدريب المختلفة

2- المتسربين من مراحل التعليم والتدريب المختلفة

3-غير المتعلمين أو غير المتدربين

4- الوافدين بهدف العمل

ميزان القوة العاملة:

- ويمكن تعريف ميزان القوة العاملة بأنه بيان يوضح في جانب الموارد أو العرض من الأيدي العاملة، وفي الجانب الآخر الاستخدامات أو الطلب عليها .
- ولما كان إعداد الأيدي العاملة لمواجهة احتياجات المجتمع من التخصصات المختلفة يتطلب فترة طويلة من التعليم والتدريب، فلابد أن يكون تخطيط القوة العاملة لفترة طويلة كذلك.
- ويساعد ميزان القوة العاملة على تقدير الاحتياجات الإضافية من الأيدي العاملة في الفترة اللاحقة، وذلك بإيجاد الفرق بين حجم الأيدي العاملة المتاح (الموارد) والأيدي العاملة المطلوبة (الاستخدامات) في مختلف القطاعات. وفيما يلي صورة مبسطة لميزان القوة العاملة.

الموارد (العرض)	الاستخدامات (الطلب)
عدد السكان	**السكان العاملون في:**
ناقصاً: السكان تحت سن 15 سنة ناقصا: السكان فوق سن التقاعد = السكان في سن العمل يضاف إليهم السكان العاملون بعد التقاعد	-قطاع الزراعة -قطاع الصناعة -قطاع الخدمات. . . إلخ السكان في سن العمل ولا يعملون -الطلاب فوق سن 15 سنة -ربات البيوت -ذو العاهات المجموع الاحتياجات الإضافية للفترة اللاحقة
المجموع الكلي	المجموع الكلي

- وهكذا نجد أنه يمكن تقدير الاحتياجات الإضافية من الأيدي العاملة لمختلف القطاعات لفترة لاحقة من بيانات ميزان القوة العاملة

أهم الدراسات اللازمة لتخطيط القوة العاملة:

وحتى يمكن تخطيط السكان والقوى العاملة في قطر على أسس علمية سليمة يقترح بناء قاعدة بيانات كذلك يقترح عمل الدراسات التالية:-

أولاً: دراسة سوق العمل

وتهدف هذه الدراسة إلى:-

1- تحديد الطلب على العمالة

2- معرفة العوامل التي تؤثر على الطلب على العمالة

3- تحديد عرض العمالة

4- تحديد العوامل المؤثرة على عرض العمالة

5- مقابلة العرض بالطلب

6- التنبؤ بالطلب على العمالة

7- التنبؤ بعرض العمالة

- وتشمل هذه الدراسة كافة القطاعات الحكومي والخاص والمختلط والتعاوني.

ثانياً: دراسة إنتاجية العمل

وتشمل هذه الدراسة:

- مقدمة توضح أهمية الإنتاجية كأداة مثالية للتخطيط والمتابعة وتقييم الأداء

وتهدف هذه الدراسة إلى:

1- دراسة الإنتاجية على المستوى الإجمالي

2- دراسة الإنتاجية على المستوى القطاعي

3- تحليل العوامل التي تؤثر على إنتاجية العمل مثل:

أ- الأساليب الفنية للإنتاج

ب- حجم وتخصص المشروع

ج- أساليب الإدارة والتنظيم

د- البحث العلمي والتدريب والتعليم

هـ- هيكل الاقتصاد الوطني

و- التخصص الإنتاجي المناسب وتقسيم العمل

النماذج الاقتصادية

نموذج هارود/دومار:

- ويستند المخطط على بعض العلاقات البسيطة التي يقدمها نموذج هارود – دومار التي تربط بين النمو في الدخل القومي ومعدل الاستثمار من خلال معامل رأس المال/ الناتج على النحو التالي:

$$\text{معدل نمو الدخل} = \frac{\text{معدل الاستثمار}}{\text{معامل رأس المال}}$$

$$G = \frac{I}{K}$$

حيث:

G يمثل معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

I يمثل معدل الاستثمار

K يمثل معامل رأس المال / الناتج المحلي الإجمالي

- إذا كان الهدف مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات
- فإن متوسط معدل النمو السنوي 10%
- وإذا كان معامل رأس المال / الناتج 4
- يجب أن يكون معدل الاستثمار 40% من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً

- إذا كان معدل الادخار 12% فقط
- لتحقيق الهدف يجب اتخاذ واحد أو أكثر من القرارات التالية:

1. خفض الاستهلاك النهائي (الحكومي والأفراد)
2. زيادة الإيرادات من الضرائب المباشرة وغير المباشرة
3. الاقتراض من الخارج
4. تخفيض معامل رأس المال/ الناتج
   - رفع إنتاجية العمل و/أو رأس المال
   - استخدام تكنولوجيا ذات كثافة رأسمالية

دالة الإنتاج القومي – حالة تطبيقية دولة الكويت

- قبل القيام بأي عملية تخطيطية يجب دراسة العملية الإنتاجية Production Function حيث تصور دالة الإنتاج العلاقات السائدة بين مختلف الموارد الاقتصادية التي أسهمت في إنتاجه.

- يهدف تقدير دالة الإنتاج إلى الحصول على بعض المعاملات الفنية ومعرفة العلاقة بين الإنتاج وعنصر العمل ورأس المال والموارد الطبيعية. . .الخ، تلك المعاملات تساعد في معرفة الزيادة في الإنتاج الراجعة إلى عنصر كالعمل ورأس المال مثلا، وتلقي بعض الضوء على طبيعة وشكل العلاقة بين هذه المتغيرات وذلك يساعد في تفسير بعض الظواهر التي قد تخدم دراسة سوق العمل، ودراسة إنتاجية عناصر الإنتاج.

- يفضل حساب دوال الإنتاج من البيانات التي سوف (تجمع من) استمارات الاستبيان حيث تعطي إحصائيات في صورة طبيعية وخاصة لعنصر العمل والإنتاج، كما أن بيانات استمارات الاستبيان تعطي بيانات إحصائية مقطعية وفي ضوء الظروف والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحالية وبالتالي يمكن التغلب على كثير من مشاكل تقدير دوال الإنتاج من سلاسل زمنية.
- وعند دراسة دالة الإنتاج تثور تساؤلات حول التغيرات المراد إحداثها لتحسين مستوى المعيشة للمجتمع؟ وما هي أنواع الموارد؟

- **أولا: البلاد التي يتوفر فيها موارد مستنفذة** (مثل النفط) وهذه الموارد يجب إعادة استثمارها في المجالات التي يكون للبلاد فيها ميزة نسبية (مثل البتروكيماويات، الصناعات التحويلية والنشاط التجاري، والزراعة، والنقل البحري.. الخ).

ثانيا: في حالة البلاد التي تتوفر فيها موارد قابلة للتجديد وغالبا في القطاعات غير النفطية

- وهنا تبرز أهمية تنمية الموارد في المدى الطويل وأهمية استخدام الأساليب التخطيطية لتنمية عنصر العمل/ ورأس المال/ والموارد الطبيعية/ وهي عملية بعيدة المدى عادة، ويجب أن نهتم في المدى البعيد بزيادة حجم الموارد وتنميتها .
- أما بالنسبة لعنصر التنظيم والإدارة، وكذلك عنصر الفن الإنتاجي فهي عوامل يمكن تنميتها في المدى القصير والمتوسط.

- ويمكن تنمية عنصر العمل في المدى البعيد باستخدام ما لدى البلاد من إمكانات لزيادة إنتاجية العمل من خلال تحسين الحالة الصحية والفنية وتحسين التغذية للعمال، وفي الأجل القصير يعتبر عنصر العمل أهم العناصر المحددة لحجم الإنتاج.

- ويجب تنمية الموارد الطبيعية وزيادتها والعمل على اكتشاف موارد جديدة، أو استصلاح أراضي، ويحتاج ذلك إلى المدى الطويل أما في المدى القصير يجب استخدام الموارد المتاحة الاستخدام الأمثل.

- ومن الجدير بالذكر أن الجهود تنصب في المدى القصير على تقدير معالم دالة الإنتاج، أما في المدى الطويل ينصب الجهد على تطوير وتقدير العوامل N,L,K نفسها. وعلى سبيل المثال نفترض أننا قدرنا دالة الإنتاج كما يلي:

$$Y = \&K^{B_1} L^{B_2}$$

$$Y = 3820\, K^{0,326} L^{-0,581}$$

حيث

Y = الإنتاج المحلي بالمليون وحدة نقدية

K = رأس المال بالمليون وحدة نقدية

L = العمل في صورة مكافيء عمل (ساعة عمل/ رجل)

$$Log Y = 3820 + 0{,}326 \log K - 0{,}581 \log L$$

$$(0{,}102) \qquad (0{,}231)$$

$$R = 0{,}99 \qquad R^2 = 0{,}97$$

- من المعادلة السابقة يتضح أن معامل الارتباط المتعدد بين الإنتاج وعناصر الإنتاج العمل وراس المال قوي جدا حيث بلغ 0,99 .
- في حين بلغ معامل التحديد 0,97 . وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة العمل وراس المال تفسر لنا 97% من التغير في الناتج .
- وقدرت هذه المعادلة المرونة الإنتاجية بالنسبة لعنصر رأس المال في دالة الإنتاج بحوالي 0,3 وهي منخفضة نسبيا ويعزى ذلك إلى تشبع الاقتصاد من هذا العنصر .
- وهذا يعني أن زيادة رأس المال بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة الناتج بنسبة 0,3% .

- أما مرونة الإنتاج لعنصر العمل في دالة الإنتاج كانت سالبة حيث قدرت بحوالي (-0,6) ويعزى ذلك إلى استخدام كميات كبيرة من العمل، ووجود بطالة بخاصة في القطاع الحكومي.
- ويتضح من دالة الإنتاج أن المرونة الإنتاجية الإجمالية لمدخلات العمل وراس المال قدرت بحوالي (-0,2) أي أنها تعكس علاقة الإيراد بالسعة المتناقصة.
- ولقد ثبتت معنوية معاملات العمل ورأس المال بدرجة ثقة 99%، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة رفع إنتاجية عنصري العمل ورأس المال وقد يكون ذلك من خلال إعطاء الفرصة الكاملة للقطاع الخاص ليقوم بدوره القائد في عملية التنمية.

- وقدرت مؤسسة الكويت للتقدم العلمي في دراسة **الإنتاجية في دولة الكويت وسبل تحسينها** وتوصلت إلى قياس الإنتاجية الكلية وإنتاجية العمل في الاقتصاد الكويتي والقطاعات الاقتصادية المختلفة كما يلي:

أولا: الإنتاجية الكلية وإنتاجية العمالة للاقتصاد الكويتي.

ثانيا: الإنتاجية الكلية وإنتاجية العمالة في الاقتصاد الكويتي الغير نفطي.

ثالثا: الإنتاجية الكلية وإنتاجية العمالة في قطاع الأعمال الغير نفطية.

رابعا: الإنتاجية الكلية وإنتاجية العمالة في قطاع الصناعة التحويلية والصناعة الاستخراجية.

خامسا: قطاع البترول والغاز

سادسا: الإنتاجية الكلية وإنتاجية العمل في إجمالي الصناعة التحويلية وتشمل القطاعات التالية:

1. صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ.
2. صناعة المنسوجات والملبوسات والصناعات الجلدية.
3. صناعة الخشب والمنتجات الخشبية.
4. صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر.
5. صناعة الكيماويات وتكرير البترول والبلاستيك.
6. صناعة منتجات الخامات التعدينية غير معدنية.
7. الصناعات المعدنية الأساسية.
8. صناعة المنتجات المعدنية والمعدات
9. صناعات تحويلية أخرى

سابعا: قطاع البناء والتشييد .

ثامنا: قطاع التجارة والمطاعم والفنادق

تاسعا: قطاع التجارة (الجملة والمفرق)

عاشرا: قطاع النقل والتخزين

حادي عشر: قطاع الزراعة

ثاني عشر: قطاع التأمين والبنوك

نموذج ديناميكي للمتغيرات الاقتصادية – حالة تطبيقية مصر

- توضح هذه الوثيقة طريقة استخدام النماذج الرياضية في رسم السياسات طويلة الأجل ومتوسطة الأجل وذلك بتقديم نموذج ديناميكي للمتغيرات الاقتصادية الإجمالية في الاقتصاد القومي المصري كمثال حيث يحدد منه المعالم الأساسية للمتغيرات الاقتصادية الماضية والحالية في صورتها الإجمالية.
- كما يهدف النموذج إلى رسم سياسة طويلة المدى من خلال مجموعة من البدائل وذلك عن طريق محاكاة النموذج وتحديد مجموعة من البدائل للمؤشرات الأساسية للمتغيرات الاقتصادية.

- من المعروف أنه لكي نحصل على نتائج منطقية من النموذج تتفق مع الخواص الأساسية للمتغيرات الاقتصادية فلا بد أن يكون النموذج مبنيا على أسس سليمة تتفق مع هيكل وخطوط سلوك النظام الاقتصادي وتمثل المرحلة الأولى من بناء النموذج الاقتصادي الرياضي الوقوف على الوضع الحالي للمتغيرات الاقتصادية من خلال التحليل الاحصائي لسلسلة زمنية تظهر ديناميكية التغيرات والتطورات في النظام الاقتصادي.

المرحلة الأولى: التحليل الإحصائي للمتغيرات الأساسية التالية

- الدخل المحلي الإجمالي، ومتوسط ونصيب الفرد من الدخل موزع حسب القطاعات الاقتصادية، ودراسة الهيكل الاقتصادي.
- القوى العاملة والإنتاجية، حسب القطاعات الاقتصادية.
- الاستثمار، ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، ودراسة نمط الاستثمار العام والخاص وتوزيعه حسب القطاعات.
- الادخار، العام والخاص.
- الاستهلاك الكلي: الخاص، والحكومي حسب القطاعات الاقتصادية.
- التجارة الخارجية، الصادرات من السلع والخدمات، والواردات الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية.
- ونقترح ألا تقل الفترة الزمنية لتحليل الوضع الراهن عن عشر سنوات.

المرحلة الثانية: وبناء النموذج الاقتصادي

- وفيما يلي سنعرض النموذج المقترح الذي يهدف إلى تحديد مسار المكونات الأساسية للاقتصاد القومي المصري والتنبؤ بتأثيراتهم المتبادلة وأثر ذلك على هيكل الاقتصاد القومي المصري في المستقبل.

وصف النموذج:

- نموذج تجميعي Aggregative model أي يلاحظ سلوك وتطور المتغيرات الإجمالية.
- نموذج ديناميكي Dynomic model وبمعنى أنه يأخذ في الاعتبار تأثير قيم المتغيرات في فترات سابقة على قيمتها في الفترات القادمة. إلا أنه لا يأخذ في الاعتبار التطور التكنولوجي.
- نموذج لا يعكس أثر تغير الأسعار أي قيم المتغيرات أخذت بأسعار ثابتة.

متغيرات النموذج: نفرض

y_t	الدخل المحلي الإجمالي في السنة t بالأسعار الثابتة.
C_t	الاستهلاك العائلي الخاص في السنة t.
$y_t N$	الدخل المتصرف فيه (الدخل المحلي بعد خصم الضرائب المباشرة) في السنة t بالأسعار الثابتة.
G_t	الاستهلاك الجماعي (الحكومي) في السنة t بالأسعار الثابتة.
I_t	الاستثمار المحلي الإجمالي في السنة t بالأسعار الثابتة.
S_t	الادخار المحلي الإجمالي في السنةٍ t.
N_t	الصادرات غير المنظورة مطروحا منها الواردات (صافي العمليات الغير منظورة)
S_t^F	صافي التعامل مع العالم الخارجي (ميزان المدفوعات في السنة t).

معادلات النموذج:

أولاً: المعادلات التوازنية:

$$y_t = C_t + G_t + I_t + E_t - M_t + N_t \qquad (1)$$

$$S_t = I_t + S_t^F \qquad (2)$$

$$S_t^F = E_t - M_t + N_t \qquad (3)$$

ثانياً: المعادلات الفنية:

$$y_t = a_0 + a_1 \sum_{k=0}^{t=1} \mathrm{I}_k \qquad (4)$$

أو

$$I_t = \frac{1}{a_1}\left(\mathrm{y}_{t+1} - y_t\right) \qquad (4\text{-}1)$$

ثالثاً: المعادلات السلوكية:

$$C_t = C_0 + Cy_t^N \quad (5)$$

$$y_t^N = (1 - t_0)\mathrm{y}_\mathrm{t} \quad (6)$$

$$\mathrm{G}_\mathrm{t} = G_0(1 + b_1)^\mathrm{t} \quad (7)$$

$$\mathrm{E}_\mathrm{t} = \alpha + \beta y_t \quad (8)$$

$$\mathrm{M}_\mathrm{t} = my_t \quad (9)$$

$$\mathrm{N}_\mathrm{t} = N_0(1 + d)^\mathrm{t} \quad (10)$$

حيث:

a_1	معامل رأس المال الحدي
C	الميل الحدي للاستهلاك
b	معدل نمو الاستهلاك الحكومي
β	الميل الحدي للتصدير
m	الميل المتوسط للاستيراد
d	معدل نمو صافي الصادرات والواردات الغير منظورة
t_0	المعدل المتوسط للضريبة المباشرة على الدخل
C_0	ثابت في دالة الاستهلاك
α	ثابت في دالة التصدير
G_0	يمثل الاستهلاك الحكومي في سنة الأساس
N_0	صافي الصادرات والواردات الغير منظورة في سنة الأساس

- ويُمكن حل النموذج بالاستفادة من إمكانات الحاسب الآلي ونحصل على تقديرات المعالم Parameters
- وقبل عرض التقديرات الفعلية للمعالم نذكر الظروف التي تمت فيها تقدير هذه المعالم.

1) تم استخدام الرقم القياسي لأسعار الجملة وذلك لحساب الاستثمار بالأسعار الثابتة.
2) حُسب المعدل المتوسط للضريبة المباشرة على الدخل عن فترة الدراسة.
3) أخذت صافي الصادرات والواردات الغير منظورة بالأسعار الجارية حيث لم تتمكن من إيجاد الأسلوب المناسب لمعالجتها وردها إلى الأسعار الثابتة.
4) تحديد سنة الأساس في بناء النموذج باعتبارها سنة تتمتع بالاستقرار الاقتصادي والسياسي كما أنها سنة بداية الخطة الخمسية الأولى.

المرحلة الثالثة: وتقدير معالم النموذج Parameters

- عن طريق استخدام طريقة المربعات الصغرى تم تقدير معالم النموذج وكانت على النحو التالي:

$$y_t = 1431.960 + 0.257 \sum_{k=0}^{t-1} I_k, R^2 = 0.89690$$

$$C_t = 63.583 + 0.963\, y_t^N, R^2 = 0.9750$$

$$G_t = 225.927(1+0.113)^t, R^2 = 0.93639$$

$$E_t = -25.436 + 0.134\, y_t, R^2 = 0.92472$$

$$N_t = 28.472(1+0.123)^t, R^2 = 0.7245$$

$$M_t = 0.144\, y_t$$

ويلاحظ على المعالم المقدرة من النموذج Parameters ما يلي:

- ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك الخاص مما يدل على أن الفائض المتاح للمدخرات العائلية ضعيف جدا.
- ارتفاع مُعدل نمو الاستهلاك الحكومي إذ يصل إلى 11.3% وهذه نسبة كبيرة إذا قورنت بمعدل النمو السنوي للدخل الوطني.
- وبالتعويض في النموذج عن قيم المعالم المقدرة وإجراء عملية التنبؤ للنموذج القياسي المقترح لمدة عشرة سنوات، نحصل على تقديرات للمتغيرات الاقتصادية الكلية.

المرحلة الرابعة: تحليل نتائج التنبؤ

- يتضح من تحليل نتائج التقديرات أن النموذج يعطي نتائج تختلف عن البيانات الفعلية للسنوات السابقة لأسباب كثيرة ومن أهمها ضعف البيانات.
- لذلك يقترح تعديل تقديرات معالم النموذج من خلال الخبرة وتحليل الوضع الراهن والأهداف المرغوب فيها، وتوجهات القيادة السيادية، وتصحيح الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني وأهمها:
  - الاختلالات الاقتصادية لهيكل الإنتاج الوطني حسب الأنشطة الاقتصادية.
  - الاختلالات المالية في الموارد والمصروفات العامة الجارية والرأسمالية.
  - الاختلالات في السكان والقوى العاملة، والإنتاجية حسب القطاعات الاقتصادية.
  - الاختلالات في التجارة الخارجية للصادرات الخام والمصنعة ونصف المصنعة، والواردات الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية، واختلال الميزان السلعي، وميزان الخدمات، وميزان العمليات الرأسمالية.
  - الاختلال بين الادخار والاستثمار.

المرحلة الخامسة: اقتراح بدائل في ضوء الأهداف والسياسات السابقة.

المرحلة السادسة: ومن البدائل السابقة يمكن أن نستلخص أحد الخطط على النحو التالي على سبيل المثال:

المعالم/ السنوات	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة
معدل نمو الدخل %	5.2	5.3	5.5	5.8
الميل المتوسط لاستهلاك الأفراد	0.790	0.790	0.750	0.750
معدل نمو الاستهلاك الحكومي	0.045	0.045	0.028	0.055
الميل الحدي للاستثمار	0.210	0.220	0.230	0.240
معدل الضرائب المباشرة	0.100	0.100	0.080	0.80
الميل المتوسط للتصدير	0.155	0.150	0.164	0.154
الميل المتوسط للاستيراد	0.250	0.250	0.250	0.250
معدل نمو صافي الصادرات والواردات غير المنظورة	0.080	0.080	0.080	0.080

- ويلعب الاستثمار دوراً كبيراً في اقتصاديات الدول النامية، حيث أنه كلما زاد حجم الاستثمار كلما زادت إمكانية الاقتصاد القومي على النمو والتوسع.
- إن حجم الاستثمار محدد بعاملين:

1) خاص بالقدرة التمويلية من المدخرات المحلية ومن الموارد الخارجية في صورة تسهيلات وقروض خارجية.
2) خاص بقدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب الإنفاق الاستثماري دون حدوث آثار تضر أو تعوق النمو.

نموذج التوازن العام – حالة تطبيقية دولة الكويت

- وقدم فريق العمل بمعهد الكويت للأبحاث العلمية نموذج توازن عام لدراسة أثر التغير في السياسات الاقتصادية أو العالمية عبر معرفة الانعكاسات التفصيلية على القطاعات الاقتصادية وفروع نشاطه مثل:

- المناجم والمحاجر، البترول الخام، الصناعات الغذائية، المشروبات، التبغ ومنتجاته، الغزل والنسيج، الملابس الجاهزة والأحذية، الخشب والمصنوعات الخشبية، الورق ومنتجاته، الطبع والنشر، الجلود والمنتجات الجلدية، الكاوتشوك ومنتجاته، الصناعات الكيماوية، منتجات البترول والفحم، صناعات من خامات غير معدنية، صناعات معدنية أساسية، صناعات المنتجات المعدنية، صناعة وإصلاح الآلات غير الكهربائية، صناعة وإصلاح الآلات الكهربائية، صناعة وإصلاح وسائل النقل، صناعات متنوعة.

- وتتميز هذه النماذج من الناحية الاقتصادية والاجتماعية بقدرتها على القياس التفصيلي والدقيق لأي تغيير في السياسة الاقتصادية المحلية أو/و المناخ الاقتصادي العالمي. بصورة أدق، يمكن من خلال هذه النماذج معرفة الرابحين والخاسرين من أي تغيير في السياسة الاقتصادية المحلية (لدولة معينة) أو في الاقتصاد العالمي، عبر معرفة الإنعكاسات التفصيلية (الإنتاج القطاعي، التوريد والتصدير القطاعي، الأسعار عند الإنتاج والاستهلاك، الطلب الداخلي النهائي حسب السلعة، الطلب الوسيط حسب السلعة، موارد ومصاريف الدولة، التغير في مستوى معيشة القطاع العائلي حسب شرائح الدخل والإنفاق، أرباح الشركات الخاصة والعامة..) لتغيير سياسة معينة وبالتالي الانتقال من توازن اقتصادي إلى توازن جديد.

- تتميز نماذج التوازن العام مقارنة بالنماذج الاقتصادية الأخرى (التوازن الجزئي والاقتصاد الكلي) بقدرتها على إدخال جميع أسواق السلع وعناصر الإنتاج في إطار متكامل مع جميع المؤسسات التي تساهم في الاقتصاد (المؤسسات الإنتاجية، القطاع العائلي، الدولة، وبقية دول العالم).
- كما تتميز بقدرتها على قياس الآثار الانعكاسية بين التغيرات في الدخل والتغيرات في الطلب على السلع. بالإضافة لذلك، تتميز هذه النماذج كذلك بقدرتها على دراسة آثار هيكلة السياسات الاقتصادية على مستوى رفاهية المجتمع وتوزيع الدخل بين مختلف المؤسسات وشرائح القطاع العائلي المختلفة.

- وقد أصبحت نماذج التوازن العام تستخدم في كل الدراسات الاقتصادية سواء في وضع الاستراتيجيات الاقتصادية القصيرة والطويلة المدى أو في قياس انعكاسات تغيير السياسات الاقتصادية المحلية والعالمية. ومن بين أهم ميادين استخدام هذه النماذج، نذكر:

1. سياسات دفع النمو الاقتصادي: وضع وتقييم السياسات المطروحة في ميادين الاستثمار في البنية التحتية والخدمات العامة (التعليم والصحة)، سياسات دعم دور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي، سياسات دعم نمو الإنتاجية، سياسات دعم إنتاجية الأنشطة الاقتصادية. .
2. وضع استراتيجيات التنمية طويلة المدى.

3. تقييم آثار الصدمات أو الهزات الاقتصادية الخارجية (انخفاض أسعار النفط، اضطرابات سوق الصرف العالمية، ارتفاع أسعار السلع المستوردة) .
4. توزيع الدخل .
5. السياسات المالية: تقييم وضع سياسة ضريبية متكاملة، أو هيكلتها، هيكلة سياسة الإنفاق الحكومي . .
6. العولمة الاقتصادية: هيكلة السياسة التجارية في نطاق قوانين منظمة التجارة العالمية، وانعكاسات الاتفاقيات التجارية الإقليمية (اتفاقية الاتحاد الجمركي الخليجية، واتفاقية التجارة الحرة والأورو-متوسطية، واتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، وإنشاء المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر . .)
7. هيكلة السياسة الاقتصادية المحلية (تنظيم سوق العمل، هيكلة أسعار الفائدة، سياسة الدعم للقطاعات الإنتاجية، تنظيم استغلال الموارد الطبيعية . . .)

- وقد تم في إطار هذا المشروع قياس مختلف الآثار والسيناريوهات التالية على مكونات الاقتصاد الكويتي إدخال ضريبة القيمة المضافة على السلع الصناعية باستثناء الصناعات الغذائية.
  - تقليص الدعم الحكومي على الكهرباء بنسبة 50%.
  - إدخال ضريبة على دخل الأفراد تقتصر على الأسر ذات الدخل المرتفع.
  - انخفاض نسب 10% أو 20% من السعر المالي للنفط والمنتجات النفطية.

- وقد تم قياس آثار هذه السيناريوهات على الإنتاج والاستهلاك والأسعار والتصدير والاستيراد والاستثمار...
- وأمكن قياس الأرباح والخسائر الناجمة عن كل سيناريو وبذلك يمكن المساعدة في موضوع السياسات الاقتصادية والمالية المناسبة.